Distr.: General
20 March 2013
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة السابعة والخمسون
٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣
البند ٣ (أ) '٢' من جدول الأعمال
متابعة أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": موضوع الاستعراض: تقاسم الرجل والمرأة للمسؤوليات بالتساوي، بما في ذلك تقديم الرعاية في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية (الإيدز)

المعايير والقوالب النمطية الجنسانية والتنشئة الاجتماعية وعلاقات القوة غير المتكافئة، وتقاسم المسؤوليات عن الحياة الخاصة والعمل وتحقيق التوازن بينهما

موجز المنسق

١ - عقدت لجنة وضع المرأة، في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٣، حوارا تفاعليا لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها بشأن موضوع "تقاسم الرجل والمرأة للمسؤوليات بالتساوي، بما في ذلك تقديم الرعاية في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة البشرية (الإيدز)" التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين في عام ٢٠٠٩ (انظر E/2009/27-E/CN.6/2009/15، الفصل الأول، الفرع ألف). وتم تنظيم

الرجاء إعادة استعمال الورق

الحوار التفاعلي في شكل حلقتي نقاش. وركزت حلقة النقاش الأولى على موضوعين هما: (أ) المعايير والقوالب النمطية الجنسانية والتنشئة الاجتماعية وعلاقات القوة غير المتكافئة؛ (ب) تقاسم المسؤوليات عن الحياة الخاصة والعمل وتحقيق التوازن بينهما، وهما موضوعان ينصب عليهما اهتمام هذا الموجز. وتناولت حلقة النقاش الثانية موضوعين إضافيين، هما: (ج) تقديم الرعاية في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ؛ (د) الاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وبقيمتها (انظر E/CN.6/2013/CRP.8).

٢ - وتولى إدارة حلقة النقاش السيدة إيرينا فيليتشكو، نائبة رئيس اللجنة (بيلاروس). وكان المشاركون في حلقة النقاش التي تناولت الجزء المتعلق بالمعايير والأنماط الجنسانية والتنشئة الاجتماعية وعلاقات القوة غير المتكافئة، هم كل من السيدة فاتو سو سار، مديرة المختبر الجنساني، بجامعة الشيخ أنتا ديوب في داكار (السنغال)، والسيد وارن فيك، المدير التنفيذي لمبادرة الاتصال. وشارك السيد نيكلاس يارفكلو، أمين اللجنة التابعة لحكومة السويد المعنية بالرجل والمساواة بين الجنسين (السويد)، والسيدة لوسيا زاكارياشوفا، رئيسة وحدة المساواة بين الجنسين التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية (الجمهورية التشيكية)، في حلقة النقاش بشأن الجزء المتعلق بتقاسم المسؤوليات عن الحياة الخاصة والعمل وتحقيق التوازن بينهما. وعمل كل من السيد لويس مورا، رئيس فرع الشؤون الجنسانية وحقوق الإنسان والثقافة، بصندوق الأمم المتحدة للسكان، والسيدة ريناتا كاتشماركسا، برنامج الأمم المتحدة للأسرة، شعبة السياسات الاجتماعية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، على التوالي، باعتبارهما متدخلين في كل جزء. وشارك في الحوار التفاعلي ممثلو ٢٩ دولة من الدول الأعضاء، ومنظمة إقليمية واحدة (الاتحاد الأوروبي)، واثنتان من شبكات المجتمع المدني. وشكلت ورقة مسائل إطارا للمناقشة.

٣ - وفي عام ٢٠٠٩، وافقت اللجنة على ٥٤ توصية عملية المنحى لتحسين المساواة في تقاسم المسؤوليات بين الرجل والمرأة والتعجيل بتحقيقها، بما في ذلك تقديم الرعاية في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وصُنفت الاستنتاجات في إطار أربعة مواضيع منفصلة هي: (أ) المعايير والقوالب النمطية الجنسانية والتنشئة الاجتماعية، وعلاقات القوة غير المتكافئة؛ (ب) تقاسم المسؤوليات عن الحياة الخاصة والعمل؛ (ج) تقديم الرعاية في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ (د) الاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وبقيمتها. ويبرز الموجز التالي أوجه التقدم الرئيسية والتحديات المتبقية، ويعرض توصيات للإسراع في تنفيذ التوصيات المتصلة بالمعايير والقوالب النمطية الجنسانية والتنشئة الاجتماعية، وعلاقات القوة غير المتكافئة وتقاسم المسؤوليات عن الحياة الخاصة والعمل وتحقيق التوازن بينهما.

التقدم المحرز في التنفيذ

٤ - اعترف المشاركون باستمرار الفوارق الجنسانية على الصعيد العالمي وآثارها السلبية على النساء والرجال والفتيات والفتيان والمجتمعات ككل. وأشاروا إلى أن المعايير والقوالب النمطية والممارسات التمييزية القائمة على أساس نوع الجنس لا تزال تعرقل تحقيق المساواة في تقاسم المسؤوليات عن العمل والحياة الخاصة وتحقيق التوازن بينهما ومشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في العمل وصنع القرار، وهي عوامل حاسمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعرض المشاركون طائفة من المبادرات الواعدة المتعلقة بالسياسات والبرامج، تمشيا مع التوصيات الواردة في الاستنتاجات المتفق عليها لعام ٢٠٠٩، كانت لها آثار إيجابية، وطرحت إمكانية توسيعها والعمل بها على نطاق واسع. وشملت هذه المبادرات: تناول القضايا الجنسانية في التعليم؛ والمساواة في إمكانية الحصول على الموارد والفرص الاقتصادية؛ والمسائل الجنسانية في وسائط الإعلام، والسياسات المتصلة برعاية الأطفال والإجازة الوالدية؛ وتشجيع زيادة مشاركة الرجل في العمل المترلي وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر مما يسهم توثيق العلاقات بين الآباء وأطفالهم؛ ومشاركة المرأة في صنع القرار - وهي أمور تسهم كلها في تحقيق المزيد من نواتج المساواة بين الجنسين.

٥ - وأكد المشاركون على دور التعليم في تغيير المعايير والقوالب النمطية الجنسانية، فقدموا أمثلة على مبادرات متصلة بتعزيز مراعاة المحتوى التعليمي للاعتبارات الجنسانية، من قبيل استحداث وإدماج مبادئ توجيهية لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين لدى وضع المناهج الدراسية وتنقيح الكتب المدرسية للقضاء على القوالب النمطية القائمة على أساس نوع الجنس.

٦ - وعُرضت أيضا تدابير ترمي إلى التصدي لتجزئة سوق العمل والتصورات النمطية للوظائف الذكورية والأنثوية. ومن هذه التدابيرتعزيز فرص استفادة النساء والفتيات من التدريب المهني غير التقليدي والبرامج التعليمية غير التقليدية، لا سيما في ميدان العلم والتكنولوجيا، وتشجيع الرجال والفتيان على المشاركة في أعمال الرعاية والأعمال والمهام التي تقوم بها المرأة تقليديا. وتبادل المشاركون أيضا معلومات عن الجهود الرامية إلى توفير التعليم والتوجيه للوالدين ومقدمي الرعاية، بما في ذلك تيسير زيادة مشاركة الرجل في رعاية الأطفال. وأشاروا إلى الدور الهام لكل من المرأة والرجل، وإلى النماذج الجيدة التي يُحتذى بها من الذكور والإناث في نقل المعايير الاجتماعية غير التمييزية والتأثير الإيجابي على سلوكيات أطفالهم.

٧ - وجرى التأكيد بقوة على الدور الرئيسي الذي تؤديه وسائط الإعلام في التصدي للقوالب النمطية الجنسانية وتعزيز المساواة بين الجنسين. وناقش المشاركون كيفية تصوير المرأة في وسائط الإعلام وأبرزوا سياسات وممارسات إعلامية واعدة تهدف إلى تمثيل الرجال والنساء على قدم المساواة في التحقيقات الإخبارية، وتشجع أيضا على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في العمل في وسائط الإعلام. وعلى الرغم من أن الفوارق لا تزال سائدة، فإن المشاركين أشاروا إلى تزايد أعداد النساء اللواتي يشغلن مناصب الإدارة العليا في وسائط الإعلام. وأبرز المشاركون في المناقشة الانتشار السريع لوسائط الإعلام الرقمية ووسائط التواصل الاجتماعي باعتبارها أدوات قوية للنهوض بالمساواة بين الجنسين في جميع القضايا، بما في ذلك المساواة في تقاسم المسؤوليات في أعمال الرعاية المدفوعة الأجر وغير المدفوعة الأجر. ويتيح طابع التواصل دون واسطة الذي تتسم به وسائط التواصل الاجتماعي، فرصا للنساء والفتيات كي يجهرن بصوتهن في الحياة العامة؛ ويتقاسمن المعارف وينشئن شبكات بطرق لا تخضع للتحكم المباشر للوالدين أو أولياء الأمور أو الأقارب الذكور. وإدراكا من المشاركين للفرص التي تتيحها وسائط التواصل الاجتماعي وتكنولوجيا الأجهزة المحمولة من قبيل الهواتف المحمولة، لاحظوا أيضا تفاوتات بين الجنسين في إمكانية الوصول إلى المعرفة بهذه التكنولوجيات واستخدامها وتطويرها، كما أشاروا إلى استخدامها في ارتكاب أعمال العنف ضد النساء والفتيات. كما حدد المشاركون قنوات أخرى يكون الاتصال فيها موجها بشكل أكبر على الصعيد المحلي والريفي لمعالجة المعايير الجنسانية والتمييز القائم على أساس نوع الجنس. وعرضوا أمثلة على الكيفية التي جرى بها، في بعض البلدان، بث رسائل عن تقاسم المسؤوليات بين الرجل والمرأة من خلال الرسوم الكاريكاتورية أو المنشورات الإعلانية أو الأغاني، في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الأمية. وقد ثبت أيضا نجاح البرامج الإذاعية وحملات الطواف على المنازل، والحوارات المجتمعية في تغيير المواقف التمييزية في المجتمعات الريفية.

٨ - وكان هناك إدراك قوي للجهود المدروسة الرامية إلى إشراك الرجال والفتيان في السعي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، والتغلب على القوالب النمطية. وذكر المشاركون أنه في حين شهدت بعض البلدان زيادة بطيئة ولكن مطردة في استخدام الرجال للإجازة الوالدية ومشاركتهم في أعمال الرعاية، فإن ثمة حاجة مستمرة إلى تقييم مساهمة الرجل في أعمال الرعاية، والتوصل إلى فهم أفضل للتصورات والتحديات التي يواجهها الرجل، بما في ذلك عند استفادته من الإجازة وسياسات العمل المرنة في سوق العمل. ولاحظ المشاركون ضرورة إبراز أمثلة المشاركة الإيجابية للرجل في تقديم الرعاية، وضرورة أن يكون القادة الوطنيون في مجالات السياسة والأعمال التجارية، وغيرهم من

الرجال البارزين، قدوة تحتذى في التشجيع على السلوكيات التي تتحدى القوالب النمطية الجنسانية. ويقدم مجال البحث المتنامي في شؤون الذكورة المزيد من المعلومات والتحليلات والممارسات الجيدة التي يمكنها أن تحقق تحولا في العلاقات بين الجنسين.

٩ - وأكد الفريق أن القضايا المرتبطة بالتوازن بين العمل والحياة الخاصة تكتسب اهتماما متزايدا. وجرى إبراز أمثلة للتدابير المتخذة لتيسير التوفيق بين العمل والمسؤوليات الأسرية ومسؤوليات الرعاية. وشملت إتاحة الاستفادة من الإجازات، بما في ذلك إجازات الأمومة والأبوة والإجازات الوالدية، وترتيبات العمل المرنة، واعتماد أو استعراض سياسات للحماية الاجتماعية وتقديم إعانات مالية إلى مراكز الرعاية النهارية أو مقدمي الرعاية، والتشجيع على أن تكون أماكن العمل مناسبة للأسرة، وتقديم خدمات ومرافق الرعاية الجيدة للأطفال، وتطوير الهياكل الأساسية المادية وزيادة إمكانية الحصول على الخدمات العامة، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية، بما يحد من الوقت المستغرق في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر. وقد لوحظ أن تحديد غايات ملموسة، من قبيل غايات برشلونة التي وضعها المجلس الأوروبي من أجل توفير الرعاية للأطفال، يمكن أن يكون مفيدا في توجيه التغيير في السياسات. كما أظهرت الأمثلة أيضا أن الإجازات المخصصة رسميا لكل من الوالدين قد كانت في بعض البلدان بمثابة حافز وأن هناك تزايدا في أخذ الرجال لإجازتهم الوالدية. وجرى أيضا تسليط الضوء على حملات أكبر، من قبيل الاحتفال المقبل بالسنة الأوروبية للتوفيق بين العمل والحياة الأسرية في عام ٢٠١٤.

١٠ - وأشارت المناقشة أيضا إلى ضرورة الاستفادة من الجهود الرامية إلى الكشف عن مساهمة أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وغيرها من الأعمال غير المدفوعة الأجر في الاقتصاد، إذ لا تزال هذه الأعمال إلى حد كبير غير مرئية، كما أشارت إلى ضرورة توسيع نطاق هذه الجهود. وجرى إبراز عدد من الأمثلة على الممارسات الجيدة تمثلت في تزايد عدد البلدان التي تبذل جهودا لقياس وتقييم العمل غير المدفوع الأجر غير الرسمي، وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر من خلال دراسات استقصائية عن استخدام الوقت، وإدراج العمل غير المدفوع الأجر في الحسابات القومية.

١١ - وجرى التأكيد على أهمية تشجيع الحوار والإعراب عن الشواغل والتنظيم في التصدي للمعايير الاجتماعية العميقة الجذور ومواجهتها والتشجيع على تحقيق التغيير. وأكد عدة مشاركين على الدور الحاسم للحركات الاجتماعية، وشبكات ومنظمات المجتمع المدني وفئات المجتمعات المحلية في هذا الصدد، ودعوا إلى تقديم دعم أقوى للمبادرات التي تقوم بها هذه الشبكات والفئات.

١٢ - وفي سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وجه المشاركون الانتباه إلى مبادرات يجري تنفيذها من أجل مكافحة وصمة العار، والتمييز، والاستجابة لاحتياجات الرعاية، بما في ذلك سن قوانين لمناهضة التمييز، وإدراج حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في الخطط الاستراتيجية الوطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية، وتقديم دعم للرعاية المترلية المدفوعة الأجر، والتوعية المجتمعية، وحملات الطواف على المنازل بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والتصدي له، التي تشمل جهودا رامية إلى معالجة وصمة العار وأدوار الرجال في تقديم الرعاية. إلا أن المرأة تتحمل عبئا غير متناسب في مجال الرعاية، وهو أمر ينبع من المعايير الاجتماعية التي تحيط بالقوالب النمطية الجنسانية؛ ومن ثم يلزم بذل جهود متواصلة لتشجيع إحداث التغييرات اللازمة، بالنظر إلى آثار ذلك على الأمن الاقتصادي للمرأة. ومما يثير القلق وجود أدلة على حدوث إصابات جديدة متزايدة في بعض البلدان بين النساء. وأكد المشاركون على أهمية استهداف وإشراك الشباب في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والتصدي له.

الثغرات والتحديات في مجال التنفيذ

١٣ - رغم إحراز بعض التقدم في عدد من المجالات، وتنفيذ العديد من البرامج المبتكرة، فإن الحوار التفاعلي قد كشف عن عدد من المسائل والمجالات التي تتطلب اهتماما متواصلا. ويشكل انتشار المواقف والسلوكيات الاجتماعية التي تحول دون حدوث تغيير وتتسامح مع التمييز والعنف ضد النساء والفتيات مصدر قلق كبير. وبالإضافة إلى ذلك، تؤكد البحوث والبيانات المتاحة أن المرأة لا تزال تتحمل على الصعيد العالمي عبئا غير متناسب في القيام بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر مما يؤثر سلبا على مشاركتها وتمكينها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

١٤ - ولا تزال ثمة تحديات قائمة في التصدي للفصل الجنساني في سوق العمل، مما يسهم في إقصاء المرأة من القطاعات التي يهيمن عليها الرجل ومن مراكز صنع القرار. وتميل المرأة إلى الاستفادة من الإجازة الوالدية بقدر غير متناسب بالمقارنة مع الرجل، كما أن حصتها في العمل لبعض الوقت تفوق حصة الرجل.

١٥ - ولئن تزايد الوعي بالدور الذي يضطلع به العمال المترليون ومساهمتهم في الاقتصاد، فإن ثمة حاجة إلى تعزيز الجهود التي تبذلها الدول والجهات الفاعلة الأخرى لتنظيم العمل المترلي وتعزيز وحماية حقوق الإنسان وحقوق العمل الواجبة للعمال المترليين، بما في ذلك ما يتعلق بساعات العمل والأجور، وتحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية وغيرها من الاستحقاقات الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، وجه المشاركون الانتباه إلى اتفاقية

منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩ بشأن العمل اللائق للعمال المترليين وضرورة تشجيع التصديق على هذه الاتفاقية وتنفيذ تدابير قانونية واجتماعية لحماية العمال المترليين تمشيا مع تلك الاتفاقية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من المعايير الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة.

١٦ - ووجه المشاركون الانتباه إلى طائفة من الشواغل والتحديات التي تؤثر على التوفيق بين العمل والمسؤوليات الأسرية ومسؤوليات الرعاية وإحداث تحول في المعايير الجنسانية والقوالب النمطية. ومنها التغيرات الديمغرافية التي تسهم في زيادة احتياجات الرعاية، وأثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الجارية والآثار المترتبة على تدابير التقشف المالي، عندما تؤثر تخفيضات الخدمات العامة و/أو ارتفاع رسوم المستخدمين في الحد من فرص حصول الأسر المعيشية على هذه الخدمات. وفي كثير من الأحيان تكون النساء والفتيات هن من يعوضن هذه التغييرات والتخفيضات، مما يزيد من أعباء عملهن داخل الأسرة المعيشية. وأشار عدة مشاركين إلى أن الالتزامات المدرجة في الميزانيات بشأن تنفيذ الالتزامات بتحقيق المساواة بين الجنسين لا تزال غير كافية.

توصيات للتعجيل بالتنفيذ

١٧ - أكدت المناقشة قيمة التوصيات المطروحة في الاستنتاجات المتفق عليها لعام ٢٠٠٩ وأهميتها المستمرة، والحاجة إلى تجديد الاهتمام بها واتخاذ إجراءات عاجلة لتنفيذها. وكان هناك اتفاق على أن التصدي للمعايير والممارسات الاجتماعية العميقة الجذور يتطلب نهجا شموليا تتخذ في إطاره إجراءات على العديد من المستويات المختلفة. ويمكن أن يستهدف هذا النهج النظم التعليمية وسوق العمل، والقيادة، ووسائط الإعلام من أجل الترويج للصور والمواقف والسلوكيات وسبل التعلم التي تعزز وتشجع المساواة بين الجنسين والمساواة في تقاسم المسؤوليات، وكذلك المساواة في إمكانية استفادة المرأة والرجل من الفرص والموارد والخدمات والوصول إلى مراكز صنع القرار.

١٨ - وشدد المشاركون بصفة خاصة على الإجراءات التالية للتعجيل بتنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها:

(أ) التصديق على الصكوك القانونية ذات الصلة، بما في ذلك صكوك العمل والتوظيف وحقوق الإنسان، ووضع أطر قانونية وطنية تراعي الفوارق بين الجنسين وتتسق مع القواعد والمعايير الدولية الرامية للتشجيع على عدم التمييز وعلى المساواة بين الجنسين؛

(ب) كفالة ترجمة الأطر المعيارية والتشريعات إلى سياسات تدعم مشاركة المرأة في العمل المدفوع الأجر وتيسير مشاركة الرجل في رعاية أطفاله وغيرها من المهام المتصلة بالرعاية. وينطوي ذلك على اعتماد سياسات تراعي الفوارق بين الجنسين أو إعادة النظر في السياسات القائمة، من أجل تحسين الحقوق والحماية الاجتماعية وظروف العمل، والاعتراف بمقدمي الرعاية المدفوعة الأجر والرعاية غير المدفوعة الأجر على حد سواء ودعمهم؛ وكفالة إمكانية حصول كل من المرأة والرجل على الإجازة الوالدية وغير ذلك من أشكال الإجازات؛ وزيادة المرونة في ظروف العمل؛ والاستثمار في تطوير أو توسيع نطاق الرعاية الميسورة التكلفة التي تتسم بالجودة وغيرها من الخدمات العامة؛

(ج) كفالة إشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وأرباب العمل والعاملون، من الرجال والنساء، والتشاور معهم في عمليات رسم السياسات لضمان امتلاكهم بصورة مشتركة لزمام الأمور؛

(د) تعزيز الدعوة والتوعية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية للتصدي للقوالب النمطية الجنسانية ومكافحة المواقف والسلوكيات التمييزية؛

(هـ) رصد الاتجاهات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في وسائط الإعلام وتعزيز مشاركة المرأة في توليد المعارف وإنشاء المنابر لكفالة المساواة في الوصول إلى تكنولوجيا وسائط الإعلام الجديدة وامتلاك زمام الأمور فيها؛

(و) العمل على كسر ثنائية المجالين العام والخاص في صنع القرار والاعتراف بعمل المرأة المدفوع الأجر كشرط مسبق للتقدم الاجتماعي؛

(ز) بناء القدرات وتعزيز جمع وتحليل البيانات المصنفة حسب نوع الجنس وكذلك قياس العمل غير المدفوع الأجر، وكفالة الاسترشاد بهذا القياس في وضع السياسات الاجتماعية والاقتصادية؛

(ح) إتاحة الفرص لمواصلة تبادل الخبرات والمعارف والممارسات الجيدة والدروس المستفادة في مختلف المواضيع التي نوقشت.